S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1995/296
13 April 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم البيان التالي المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٥، الصادر عن حكومة جمهورية أنغولا، ملتمسا تعميم هذه الوثيقة بوصفها من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أفونسو فان - دونيم "مبندا"
السفير
الممثل الدائم

130495 130495 95-10889

المرفق

بيان من حكومة جمهورية أنغولا

١ - تواصل حكومة جمهورية أنغولا متابعتها، بعناية وتقدير كبيرين، للمداولات التي يجريها مجلس الأمن في مجال إشرافه على، واشتراكه في إنهاء حربنا الأهلية المأساوية. وإذ ينظر مجلس الأمن مرة أخرى في إجراءاته المتعلقة بأنغولا، نود أن نغتنم هذه الفرصة لإضافة معلومات إلى المعلومات المعروضة حاليا عليكم.

وأهم ما في الأمر هو، رغم ما تستحقه الجهود البالغة الأهمية التي يضطلع بها الأمين العام وممثله الخاص من واجب الاحترام، أن الحكومة ترغب في تسجيل قلقها فيما يتعلق بتقرير الأمين العام المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بشأن الحالة في أنغولا، لأننا نعتقد أن التقرير ليس على بينة من الحالة الراهنة في عملية السلام في أنغولا.

وبصورة خاصة، فإن ما نُسب إلى الحكومة الأنغولية في التقرير من عدم التعاون وقُدم بوصفه شرطا لوزع قوات حفظ السلام في أنغولا (قوة الطوارئ العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا) لا يعكس على نحو صحيح الحالة الراهنة فيما يتعلق بتنفيذ الحكومة لالتزاماتها في عملية السلام.

٢ - وبالتأكيد، فإن عدم دقة التقرير تسبب، فعلا أضرارا جسيمة لعملية السلام نتيجة لما يمكن أن تثير في نهاية الأمر، من إحباطات ومخاوف، وبصورة أساسية داخل المجتمع الدولي. ونتيجة لذلك، فإن حكومة جمهورية أنغولا تعتبر من الضروري إيضاح الحالات المختلفة التي وصفها الأمين العام في تقريره.

وعلى الخصوص، فإن الحكومة ترغب بأن توضح لمواطنيها وللعالم بأسره كذلك ما يلي:

* فيما يتعلق بالوقف الفعلي للأعمال الحربية، أحرز تقدم ملحوظ. إلا أنه يتواصل التحقق من إعادة التجهيزات السوقية لليونيتا، التي تأتي بطريق الجو من جمهورية زائير، منتهكة، على نحو فاضح قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

* فيما يتعلق باضطلاع الأمم المتحدة بإنشاء آليات التحقق، فإن وزع المراقبين العسكريين وقوات الشرطة قد أُنجز تماما. والأمم المتحدة موجودة الآن في ٥٩ موقعا داخل أنغولا وهذا يتوافق كليا مع خطة السلام.

* فيما يتعلق بالفصل بين القوات، تعتبر الحكومة أن هذه العملية قد أنجزت. [انظر بروتوكول لوساكا، الفصل المتعلق بالوقف الثنائي لإطلاق النار، المرحلة الأولى، الخطوة الرابعة، الفقرتين (أ) و (ب)].

* فيما يتعلق بالبيانات العسكرية، وفرت الحكومة جميع المعلومات التي طلبتها الأمم المتحدة، وفقا لما هو مقرر في بروتوكول لوساكا فيما يتصل بالمرحلة الأولى، الخطوة الرابعة، الفقرة (ج)، بشأن الوقف الثنائي لإطلاق النار.

* فيما يتعلق بالبدء المرتقب لنزع الألغام، سبق للحكومة أن أخطرت الأمم المتحدة بأنها خصصت ٨٠٠ من جنود نزع الألغام؛ وهم لا ينتظرون إلا قيام بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بتقديم خطة عملها. ولا يوجد الآن أي سبب على الإطلاق، على الأقل من جهة الحكومة، يبرر التأخر المؤسف في عملية نزع الألغام.

* فيما يتعلق بتحديد أماكن تمركز قوات اليونيتا، تعتقد الحكومة أن إعداد هذه الأماكن يدخل حصرا في نطاق مسؤولية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وتود الإشارة إلى أن ذلك قد تم الاتفاق عليه في الاجتماع العسكري الذي عقد بين الحكومة واليونيتا برعاية الأمم المتحدة.

* فيما يتعلق بإقامة بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، فإن الحكومة تريدها أن تعلم بأنها قد وضعت بتصرف جميع ما طلبت توفيره.

* فيما يتعلق بالقاعدة الجوية في كاتومبيلا، تود الحكومة التشديد على أنها لم تحرم قط بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا من استخدام مدرجها. وفضلا عن ذلك، فإن هذه المشكلة قد حـُلـّت، باعتبار أنها تتصل بوزع الوحدات السوقية المخطط لها أن تعمل انطلاقا من مطار كاتومبيلا.

* فيما يتصل بالاتفاق بين الأمم المتحدة وأنغولا بشأن المركز القانوني لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أنغولا (اتفاق سيدي)، تعترف الحكومة بأنه قد وقعت بعض التأخيرات، ولكنها صححت - إلا أن الاتفاق يجب أن يوقـّع قبل ١٥ نيسان/أبريل.

٣ - وإن حكومة جمهورية أنغولا تهيب بأعضاء مجلس الأمن أن يطلبوا إلى الأمين العام استكمال تقريره المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥، مستخدما المعلومات المتوافرة حاليا في حوزة ممثله الخاص، حتى يتسنى لمجلس الأمن التداول بشأن أنغولا استنادا إلى وثائق تجسد الحقائق الراهنة لعملية السلام.

٤ - وتعلن حكومة جمهورية أنغولا، مرة أخرى، قرارها الراسخ بمواصلة التزامها، عن حـُسن نية، بتنفيذ بروتوكول لوساكا.

- - - - -